الفصل السادس

ماذا بعد .. ، إشكاليات ومتطلبات مستقبلية

obeikandl.com

الفصل السادس

ماذا بعد .. . إشكاليات ومتطلبات مستقبلية

«ماذا بـعد ؟ » هو سؤال مستقبلى ، وباعتباره كذلك فإن الإجابة يمكن أن تأتى فـى واحـد من ثلاث سياقات مختلـفة عـن بعضها البعـض نشير إليها بإيجاز كما يلى :

السياق الأول : هو ذلك الخاص بترك الأمور على ما هى عليه دون تدخل إيجابى من جانبنا لتوجيهها جهة ما . إنه السياق الخاص بما هو محتمل أن يحدث دون تدخل .

السياق الثانى : هو السياق الخاص بالتدخل الإيجابى لتوجيه مجريات الأمور إلى تحقيق أهداف من الممكن أن تتحقق .

السياق الثالث : إنه أشد السياقات إحتياجا للجهد الفكرى والعملى فى أطر منظومية ، حيث فيه يكون الهدف الأعظم هو تحقيق ما يجب أن يكون what ought to be ، ولا يقنع بترك الأمور لحدوث المحتمل The probabl ، أو بمجرد التدخل من أجل الحصول على ما هو ممكن The possible .

ربما يكون من المناسب هنا محاولة الأخذ بالسياق الثالث ، حيث أن حقوق الملكية الفكرية (فى زمن تصاعد المكونات المعرفية والتكنولوجية فى كل مجالات وأمور الحياة) تتداخل بشدة مع مصائر الدول النامية والأقل نمواً ليس فقط فيما يتعلق بعبور الفجوة بينها وحالة التقدم ، ولكن أيضا فى امكانية مجرد الحصول على الحد الأدنى المناسب من إحتياجات الحياة . وفـى هذا الإطار فـإن الأخذ فى الاعتبار للأهداف التى تم الكشف عنها والإشارة إليها (فى هذا الكراس) بخصوص أنانية الرأسمالية العالمية وكذلك لكل من التناقضات الكامنة فى إتفاقية تريبس ، ومتطلبات التغيير فيها ، والجديد الذى إستجد فـى الدوحة ، إنما يقـود إلى وجوب السير المنظومى والمتناغم فى أربعة مسارات رئيسية .

(*) المسار الأول ، ويختص بمستجدات الدوحة .

(*) المسار الثانى ، ويتعلق ببقية التغييرات التى يجب أن تطرأ على إتفاقية تريبس من منظور مصالح الجنوب .

(*) المسار الثالث ، وهو ذلك الخاص بالتحديد والتنسيق بشأن التغييرات التى ينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار فى بقية إتفاقيات التجارة العالمية من منظور تحويل حقوق

obeikandl.com

الملكية الفكرية إلى أداة للتنمية التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية فى الدول النامية والأقل نمواً .

(*) المسار الرابع ، وفيه ينبغى بذل جهوداً جنوبية منظمة (محليا واقليميا ودوليا) من أجل تطوير القدرات الذاتية بخصوص نقل وتطويع وتطوير وتوليد المعارف والتكنولوجيا(*) .

إن السير فى أى من المسارات الأربعة المشار إليها لا يمكن أن تتوفر امكانياته لفرد مهما بلغت خبراته أو لجماعة (أو منظمة) واحدة مهما تضخمت قدراتها أو لدولة ما مفردة مهما زاد عدد سكانها ، إنه أمر يحتاج إلى «تضافر الجهود» Syner-gism ، وعليه ، وحتى نكون قريبين من واقع الحال (بمشكلاته وآماله) فإننا نركز هنا فقط على المتطلبات العامة الرئيسية بخصوص السير فى المسارات الأربعة المشار إليها ، والتى يمكن – أيضا – إعتبارها إشكاليات ومتطلبات مستقبلية بخصوص تعامل الجنوب مع إتفاقية حقوق الملكية الفكرية (تريبس) . إن هذه المتطلبات أو الاشكاليات تتمثل – إلى حد كبير – فيمايلى :

١– ضرورة التخطيط للسير فى المسارات الأربعة فى نفس الوقت ، حيث توجد درجات إعتماد متبادل عالية بينها .

٢– عدم الاستهانة بمستجدات الدوحة (بخصوص تريبس) أو بالمرونات التى أمكن (أو يمكن) تكشفها فى هذه الاتفاقية . حيث تمثل هذه المستجدات وتلك المرونات إمكانات ومحطات لفرص وتطويرات تالية ممكنة (أو يجب أن تكون) .

٣– التفكير والأداء فى أمور الملكية الفكرية [من خلال المسارات الأربعة] بطريقة استراتيجية ، وذلك بمعنى تحديد الأهداف الأمثل ووضع السيناريوهات التى تكفل تحقيق هذه الأهداف .

٤– الاتجاه إلى عدم الفصل فى أدبيات إتفاقية حقوق الملكية الفكرية (البيانات والتفسيرات .. إلخ) بين الدول النامية والدول الأقل نموا ، وذلك لاعتباريين أساسيين . الاعتبار الأول هو أن الدول الأقل نموا غير قادرة – فى معظم الأحوال – على الاستفادة من أية مميزات أو استثناءات تتمتع بها فى الاتفاقية (مثل نقل التكنولوجيا كما تنص الفقرة ٦٦ – ٢ أو مد الفترة الانتقالية – فى تطبيق الترخيص مثلا – حتى يناير ٢٠١٦) . وأما الاعتبار الثانى فهو أن تمتع الدول النامية (وليس فقط الأقل نموا) بالمميزات والاستثناءات من الممكن أن

(*) انظر فى هذا الخصوص دراستنا بعنوان «تطوير التكنولوجيا عالمياً وعربيا بين الدولة والقطاع الخاص» وذلك فى تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية – الأهرام – ٢٠٠٢ .

يكون من شأنه اتاحة فائدة عملية للدول النامية ، والتى هى (أى الفائدة) يمكن أن تكون أيسر فى الاتاحة للدول الأقل نموا من خلال الدول النامية وفى إطار التكامل الجنوبى – جنوبى . وفى المقابل فإن الوضع القائم ، وهو قصر مميزات معينة على الدول الأقل نمواً ، بينما يصعب عليها الاستيعاب التنفيذى لهذه المميزات ، فهو أمر يمكن تحميله (وتفسيره) بسوء النية من جانب البلدان المتقدمة ، حيث يمثل ذلك من جانبها قهر للتنمية فى الجنوب بأكمله ، فى الدول النامية والأقل نموا على السواء .

٥- لابد من اللجوء إلى (والاحتماء الدائم بـ) العمل الوطنى الدولى الأوسع من أجل التنمية وكذلك القانون الدولى العام (من حيث الاعراف السائدة فى التفسير) ، وذلك حتى يمكن إحراز قدر من إمكانية التوازن مع تحيزات إتفاقيات التجارة العالمية باعتبارها آلية حارسة لمصالح الرأسمالية العالمية المهيمنة على العولمة .

٦- الأخذ فى الاعتبار فى متطلبات التعامل والتغيير بخصوص اتفاقية حقوق الملكية الفكرية أن التنمية لا تتطلب فقط الصحة العامة والتى هى مجرد أساس أوّلى . هناك مجالات تنموية أخرى كثيرة تتضرر (أو يمكن أن تتضر) من التريبس ، ومن المطلوب بذل الجهود بشأنها فيما يتعلق بتعديلات ومرونات الاتفاقية . من هذه المجالات التعليم والبحث والتطوير والغذاء .

٧- الحاجة إلى سياسات حكومية واستيراتيجيات وتشريعات وطنية national ترتكز على الفهم السياسى الدولى لما استجد فى الدوحة ، بحيث تكوّن هذه السياسات والاستراتيجيات والتشريعات أسسا لتطويرات جنوبية إيجابية تالية .

٨- ضرورة توصل الدول النامية إلى رؤى واستيعابات وسيناريوهات ذاتية جديدة بخصوص فرص وإمكانات التنمية فيها فى إطار التفاعل مع النظام الدولى القائم ، بما يتضمنه هذا النظام من درجات لايقين ملحوظة ومن تحولات كامنة وممكنة . هذا ، مع ضرورة إرتكاز كل ذلك على استشرافات مستقبلية جنوبية ، أى إستشرافات يصنعها الجنوب بخصوص مستقبلة .

٩- ضرورة التحالف الاستراتيجى بين شعوب الجنوب وشعوب الشمال من أجل إعمال الشفافية فى إقتصاديات أنشطة البحث والتطوير ، وكذلك فى إقتصاديات دورة حياة المنتجات والعمليات الانتاجية ، مع الاستفادة من ذلك – على وجه الخصوص – فى تعديل نظام براءات الاختراع(*) .

(*) يمكن الرجوع إلى «الجنوب وحقوق الملكية الفكرية : رؤية مستقبلية» – الأهرام – ٢٠٠١/٦/٢٨ .

١٠- تمسك الدول النامية بحقوقها من القرصنة على معارفها ومنتجاتها - وتقنين تشاركها فى ملكية البراءات مع الدول المتقدمة(*) .

١١- تضمين التشريعات الوطنية طريقة لتقدير التعويض العادل لعمليات الترخيص الاجبارى من منظور (ووفقا لـ) الأسعار والمؤشرات الاقتصادية فى الدول النامية التى تلجأ لحق الترخيص الاجبارى(**) .

١٢- تنظيم التعامل مع «حق الابداع» لمواطنى ومؤسسات الدول النامية باعتباره حق إنسانى ، وإزالة كافة القيود التى تعرقل الاستفادة من هذا الحق .

١٣- دفع وتنسيق جهود الحكومات، والمنظمات المدنية والدولية من أجل تحويل إيجابيات «الدوحة» من إعلانات declarations إلى ترتيبات ونظم regulations ، وكذلك من أجل إستكشاف المسارات الإيجابية العملية الممكنة بخصوص جعل اتفاقية تريبس جزءاً من العمل الوطنى والدولى الأوسع فى مجابهة مشكلات تنمية الجنوب .

١٤- الالتفات (الايجابى) حول اتفاقية تريبس من خلال استراتيجية احداث التطويرات التكنولوجية البسيطة المتصاعدة(***) .

وبعد ، مع الأخذ فى الاعتبار لسياق «ما ينبغى أن يكون» ، وبالتفاعل الإيجابى مع المتطلبات والاشكاليات المستقبلية السابق الاشارة إليها (وغيرها) ، وذلك فى إطار المسارات الأربعة ؛ فإنه من المأمول أن تكون البلدان النامية ومعها المنظمات غير الحكومية المناهضة للعولمة (من الشمال والجنوب على السواء) فى موقف أكثر قوة وإيجابية فى المؤتمر الوزارى الخامس لمنظمة التجارة العالمية (والذى من المنتظر أن ينعقد فى المكسيك عام ٢٠٠٥) . القوة والإيجابية تتجسم من خلال ما يمكن تحقيقه من نجاحات بخصوص المسارات الأربعة . ففى المسار الأول والخاص بمستجدات الدوحة يكون النجاح بتحويل الإيجابيات التى وردت فى اعلان الدوحة إلى ترتيبات ، وهو أمر يتطلب جهود فى المتابعة وفى المفاوضات من خلال اللجان المعنية . وأما النجاح فى المسارين الثانى والثالث فيكون بتوصل دول (أو مجموعات) الجنوب مجتمعة - بقدر الامكان - برؤى سديدة ومواقف قوية بشأن بقية التغييرات

(*) ارجع إلى اقتراحنا فى هذا الخصوص والذى أشرنا إليه بالتفصيل فى كتاب «مستقبل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية فى ضوء بعض الإتجاهات العالمية المعارضة» - مرجع سبق الإشارة إليه ، وهو الاقتراح الذى عمم بعد ذلك من خلال مبدأ Benefit - sharing arrangements and prrior informed consent.

(**) تعود الفكرة بخصوص ذلك إلى الاستاذ على الشلقانى المحامى .

(***) انظر التفاصيل فى : م. ر. حامد - مستقبل صناعة الدواء فى مصر والمنطقة العربية - كراسات مستقبلية - المكتبة الأكاديمية - القاهرة - ١٩٩٧ .

المطلوب ادخالها على اتفاقية تريبس ، كذلك بشأن التغييرات التى ينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار فى بقية اتفاقيات التجارة العالمية (من منظور تحويل حقوق الملكية الفكرية إلى أداة للتنمية فى البلدان النامية) . إن النجاح فى هذه المسارات الثلاث يظل – فى تقديرنا – مرهونا فى تحققه بالنجاح فى المسار الرابع والخاص بتطوير القدرات الجنوبية الذاتية بخصوص نقل وتطوير وتوليد المعارف والتكنولوجيا . فإذا كان النجاح فى المسارات الثلاث الأولى يتولد بجهود وعلاقات فكرية اقتصادية سياسية فإن النجاح فى المسار الرابع يعد نجاحا فيزيائيا فى إدارة الواقع المعرفى وهو بالضبط الشىء المطلوب لجعل النجاحات فى المسارات الثلاث الأولى أموراً ممكنة وذى قيمة لها صفة الاستمرارية .

obeikandl.com